مجلة المحامي

ISSN 2992-0434
ESSN 2992-1813

المجلد 21 العدد 02-2025

الدليل الرقمي في نظام الإثبات السعودي: حجية ومواجهة للتحديات المستجدة

Digital Evidence in the Saudi Law of Evidence: Admissibility and Addressing Emerging Challenges

حمد عبود حامد محمد *
كليات بريدة الأهلية
المملكة العربية السعودية
wedabboud@gmail.com

شذى حامد عمر محمد
جامعة الزعيم الأزهري
جمهورية السودان
shazaomar59@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2025/07/28 تاريخ مراجعة المقال: 2025/12/04 تاريخ نشر المقال: 2025/12/14

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل الإطار القانوني للدليل الرقمي في ضوء نظام الإثبات السعودي الجديد، الذي يمثل نقلة نوعية في التشريعات العدلية بالمملكة. باستخدام المنهج التحليلي، تستعرض الدراسة ماهية الدليل الرقمي وخصائصه، وتفصّل أحكام حجيته بنوعيه الرسمي وغير الرسمي، وتناقش الإجراءات العملية لتقديمه والتحقق منه قضائياً. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية؛ أبرزها أن المنظم السعودي نجح في تقنين الدليل الرقمي ورفع قوته الثبوتية لتوازي الأدلة الكتابية، مع تحقيقه موازنة دقيقة بين حجية الأدلة الرسمية المطلقة والضوابط المقيدة للأدلة غير الرسمية. كما كشفت الدراسة عن وجود فجوة تطبيقية تتمثل في غياب الإطار التنظيمي لمهنة الخبرة في التحقيق الرقمي، مما يشكل تحدياً أمام التطبيق العادل للنظام. وتستشرف الدراسة الآفاق المستقبلية التي تفتحها تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، بما ينسجم مع رؤية 2030. وبناءً على ذلك، توصي الورقة بضرورة الإسراع في تنظيم مهنة الخبرة الرقمية، وتكثيف التدريب المتخصص للقضاة، وتحديث المناهج القانونية، ورفع وعي الممارسين بأهمية التوثيق الرقمي السليم.

الكلمات المفتاحية:

الدليل الرقمي، نظام الإثبات السعودي، حجية الإثبات، الخبرة الفنية، التحقيق الرقمي.

* المؤلف المراسل، حمد عبود حامد محمد، wedabboud@gmail.com

Abstract ;

This research paper aims to analyze the legal Framework for digital evidence in light of the new Saudi Law of Evidence, which represents a qualitative leap in the Kingdom's judicial legislation. Using an analytical methodology, the study examines the nature and characteristics of digital evidence, details the provisions of its probative value for both official and non-official types, and discusses the practical procedures for its submission and verification in court. The study reached several key findings, most notably that the Saudi legislator has successfully codified digital evidence and elevated its probative force to parallel that of written evidence, while achieving a precise balance between the absolute authority of official evidence and the restrictive controls on non-official evidence. The study also revealed a practical implementation gap represented by the absence of a regulatory framework for the digital forensics expert profession, which poses a challenge to the fair application of the law. The study explores the future prospects opened by emerging technologies such as artificial intelligence and blockchain, in line with Vision 2030. Accordingly, the paper recommends the urgent regulation of the digital expert profession, the intensification of specialized training for judges, the modernization of legal curricula, and raising the awareness of practitioners on the importance of proper digital documentation.

Keywords:

Digital Evidence, Saudi Law of Evidence, Probative Value, Technical Expertise, Digital Forensics.

مقدمة

يمثل صدور نظام الإثبات السعودي بالمرسوم الملكي رقم (م/43) وتاريخ 1443/05/26هـ [1]، نقلة نوعية في مسيرة التحديث التشريعي التي تشهدها المملكة العربية السعودية، والتي تهدف إلى تعزيز البيئة العدلية والقضائية بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2.2030 ويعد هذا النظام أحد أربعة مشاريع تشريعية كبرى أعلن عنها ولي العهد السعودي، والتي تهدف إلى ترسيخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية الحقوق. وفي قلب هذا التطور، يبرز تنظيم "الدليل الرقمي" كأحد أهم الملامح التي تعكس استجابة المنظم السعودي للتحولات العميقة التي أحدثتها الثورة التقنية في طبيعة المعاملات المدنية والتجارية[3].

---

[1]. نظام الإثبات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/43) بتاريخ 1443/05/26هـ.

2. هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، "البيئة التشريعية"، (تم الاطلاع عليه بتاريخ 29 يونيو 2025)، https://www.boe.gov.sa/؛ الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA)، "عن الذكاء الاصطناعي"، (تم الاطلاع عليه بتاريخ 29 يونيو 2025)، https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx.

[3]. "حجية الدليل الرقمي في الإثبات في السعودية"، شركة سهل للمحاماة، (تم الاطلاع عليه بتاريخ 29 يونيو 2025)، https://www.sahalfirm.com/blog/؛

"أنواع الأدلة الرقمية وتحدياتها في القضاء السعودي"، صحيفة عكاظ، (2022)، https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2093162.

فبعد أن كانت الأدلة الرقمية، مثل المراسلات الإلكترونية ومحادثات تطبيقات التواصل الاجتماعي، تخضع للاجتهاد القضائي وتُعامل في كثير من الأحيان كقرائن بسيطة، جاء نظام الإثبات ليمنحها إطاراً قانونياً واضحاً، ويؤصل لمشروعيتها، ويرفع من قوتها الثبوتية لتوازي في كثير من الأحيان قوة الأدلة الكتابية التقليدية[4].

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل الأحكام المتعلقة بالدليل الرقمي في نظام الإثبات السعودي تحليلاً معمقاً، من خلال استعراض ماهيته وخصائصه، وتفصيل حجيته بنوعيه الرسمي وغير الرسمي، وبيان الإجراءات العملية لتقديمه والتحقق منه أمام القضاء. كما تسعى الورقة إلى استشراف التحديات التي تواجه تطبيقه، والآفاق المستقبلية التي تفتحها التقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي والبلوك تشين في هذا المجال الحيوي.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، يتناول الأول الإطار المفاهيمي والتنظيمي للدليل الرقمي، ويخصص الثاني لبحث حجيته وقوته الثبوتية، بينما يعالج الثالث الإجراءات العملية والتحديات المستقبلية. وتختتم الورقة بخلاصة للنتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز التطبيق الفعال لهذه الأحكام.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للدليل الرقمي

يهدف هذا المبحث إلى تأصيل المفاهيم الأساسية وتحديد الإطار القانوني الذي يحكم الدليل الرقمي، مما يمهد الطريق لتحليل حجيته وإجراءاته في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: ماهية الدليل الرقمي وخصائصه المُميِّزة

إن فهم الطبيعة القانونية للدليل الرقمي يبدأ من تفكيك تعريفه النظامي ومقارنته بالتعريفات الفقهية، واستيعاب خصائصه الجوهرية التي تفرض عليه أحكاماً خاصة.

عرّفت المادة (53) من نظام الإثبات الدليل الرقمي تعريفاً جامعاً بأنه: "كل دليل مستمد من أي بيانات تنشأ أو تصدر أو تسلم أو تحفظ أو تبلغ بوسيلة رقمية، وتكون قابلة للاسترجاع أو الحصول عليها بصورة يمكن فهمها".[5] ويتسم هذا التعريف بكونه واسعاً ومحايداً تقنياً، فهو لا يقيد الدليل بشكل أو وسيلة معينة، بل يركز على جوهره الوظيفي: كونه "بيانات" يتم التعامل معها "بوسيلة رقمية" ويمكن "استرجاعها وفهمها". هذا التوجه التشريعي يعكس رؤية استشرافية، فمن خلال تجنب ربط النص بتقنيات محددة (كالفاكس أو التلكس في تشريعات قديمة)، يضمن المنظم السعودي بقاء النص صالحاً للتطبيق على أي تقنية مستجدة، سواء كانت سجلاً على البلوك تشين أو مخرجات نظام ذكاء اصطناعي، مما يمنح القضاء مرونة عالية ويحصّن النظام من التقادم السريع[6].

---

[4]. العنزي، عبد الهادي بن موفق، "أحكام الدليل الرقمي وفق نظام الإثبات السعودي"، مجلة كلية الشريعة والقانون تفهنا الأشراف، العدد 28، (يونيو 2024)، ص. 655.

[5]. نظام الإثبات، المادة (53).

6. الخالدي، مبارك بن محمد، "الإثبات بالدليل الرقمي وتطبيقاته القضائية: دراسة فقهية مقارنة بنظام الإثبات السعودي"، مجلة قضاء، العدد 34، (فبراير 2024)، ص. 13-15.

ويتكامل هذا التعريف النظامي مع التعريفات الفقهية والقانونية التي تصف الدليل الرقمي بأنه "المعلومات ذات القيمة المحتملة والمخزنة أو المنقولة في صورة رقمية" أو البيانات التي تكون في شكل "نبضات مغناطيسية أو كهربائية يمكن تجميعها وتحليلها باستخدام برامج وتطبيقات خاصة". والجدير بالذكر أن المنظم السعودي، على غرار العديد من التشريعات المقارنة، لم يفرق بشكل جوهري بين مصطلحي "رقمي" و"إلكتروني"، مستخدماً إياهما للدلالة على المعنى ذاته، فكل دليل رقمي هو إلكتروني والعكس صحيح، لأنه لا يكتسب صفته إلا بعد تحوله إلى رموز رقمية يفهمها الحاسب[7].

وتنبثق من هذه الطبيعة الرقمية مجموعة من الخصائص الجوهرية التي تميز الدليل الرقمي عن الأدلة المادية التقليدية، وتستدعي تنظيمًا خاصًا للتعامل معه:

- **الطبيعة غير المادية:** فهو دليل غير ملموس، لا يمكن إدراكه بالحواس المجردة، بل يتطلب وسائط تقنية كالحاسب الآلي أو الهواتف الذكية لعرضه وفهمه.
- **القابلية للنسخ والتعدد:** يمكن استنساخ الدليل الرقمي لعدد لا نهائي من المرات دون أن تفقد النسخ قيمتها أو تطابقها مع الأصل، مما يصعّب إتلافه بالكلية ويعزز من ديمومته مقارنة بالوثائق الورقية التي تتأثر بعوامل الزمن كالرطوبة والغبار[8].
- **الهشاشة والقابلية للتعديل:** على الرغم من ديمومته، إلا أنه يتسم بالهشاشة، حيث يمكن تعديله أو تحريفه أو حتى حذفه بسهولة دون ترك أثر واضح لغير المختصين، مما يثير تحديات جوهرية حول موثوقيته ويجعل من فحص سلامته أمراً حاسماً. ومن المثير للاهتمام أن محاولة محو الدليل الرقمي أو التلاعب به يمكن أن تعتبر بحد ذاتها دليلاً جديداً يستند إليه في مواجهة من قام بذلك[9].
- **الطابع العابر للحدود:** بخلاف الأدلة المادية، يستطيع الدليل الرقمي التنقل عبر شبكات الاتصال في أجزاء من الثانية، متجاوزاً الحدود الجغرافية للدول، مما يثير تحديات تتعلق بالاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق، وهو ما عالجته المادة (52) من النظام التي أجازت قبول المحرر الرقمي الصادر خارج المملكة بشروط محددة[10].
- **الحاجة للتفسير الفني:** نظراً لطبيعته التقنية المعقدة، غالباً ما يحتاج الدليل الرقمي إلى خبرة فنية متخصصة لتحليله، والتحقق من سلامته، وتقديمه للقضاء بصورة مفهومة ومنتجة في الدعوى.
- **دليل متطور:** يعتمد الدليل الرقمي في جوهره على وسائل متطورة تتغير وتتجدد باستمرار مع التقدم التكنولوجي، مما يجعله دليلاً متجدد الصور بطبيعته[11].

---

7. الغامدي، سجى فيصل، "الأدلة الرقمية وحجيتها في الإثبات في النظام الجزائي السعودي"، المجلة العربية للنشر العلمي، (2022)، ص. 5؛ لطفي، خالد حسن، الدليل الرقمي ودوره في إثبات الجريمة المعلوماتية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020)، ص. 132.

8. "أهمية الدليل الرقمي في القانون السعودي"، شركة سعود آل طالب للمحاماة، (يناير 2025)، https://l-sat.com/الدليل-الرقمي-في-السعودية-أهمية-وإجرا/.

9. "حجية الدليل الرقمي في الإثبات في السعودية"، شركة سهل للمحاماة، مرجع سابق.

10. نظام الإثبات، المادة (52).

11. "أنواع الدليل الرقمي وحجيته في نظام الإثبات السعودي"، مكتب سارة الغامدي للمحاماة، (يناير 2024)، https://sghamdi.sa/الدليل-الرقمي-في-نظام-الإثبات-السعودي/.

المطلب الثاني: أنواع الدليل الرقمي وصوره في النظام السعودي

لم يكتفِ المنظم بوضع تعريف عام للدليل الرقمي، بل عمد في المادة (54) من نظام الإثبات إلى تعداد أبرز صوره وأشكاله، في قائمة تجمع بين التحديد والمرونة.[12] وتشمل هذه الأنواع ما يلي:

- **السجل الرقمي (Digital Record):** وهو مصطلح أثار بعض الجدل لكون تعريفه في نظام التعاملات الإلكترونية يكاد يتطابق مع تعريف الدليل الرقمي نفسه. إلا أن التحليل الفقهي والتطبيقي يرجح أن المقصود به هو السجل التاريخي للبيانات أو ما يعرف بالبيانات الوصفية (Metadata)، التي توثق حركة التعامل الرقمي، كسجل إنشاء الملف وتعديلاته وتوقيت إرساله. وبهذا المعنى، يكون لكل دليل رقمي سجل رقمي يوثقه[13].
- **المحرر الرقمي (Digital Document):** ويشمل كل مستند يتم إنشاؤه وتداوله وحفظه بوسيلة رقمية، كالعقود الإلكترونية والفواتير الرقمية والمستندات المحررة على برامج معالجة النصوص.
- **التوقيع الرقمي (Digital Signature):** وهو بيانات إلكترونية ترتبط بالتعامل الرقمي وتستخدم لإثبات هوية الموقع وموافقته على مضمون التعامل، ويعتبر حجر الزاوية في ضمان موثوقية وسلامة المحررات الرقمية.
- **المراسلات الرقمية (Digital Correspondence):** وتشمل البريد الرقمي (email)، ورسائل تطبيقات التواصل الفوري مثل واتساب، والرسائل النصية القصيرة (SMS). وتعد هذه الفئة هي الأكثر شيوعاً واستخداماً في التطبيقات القضائية لإثبات العلاقات التعاقدية والالتزامات المالية وغيرها.[14]
- **وسائل الاتصال (Means of Communication):** وتشمل أي وسيلة اتصال أخرى يتم تسجيلها رقمياً، كالمكالمات الصوتية والمرئية المسجلة عبر الشبكات أو التطبيقات، والتي يتم حفظها على وسائط كالحاسوب أو الهواتف الذكية.[15]
- **الوسائط الرقمية (Digital Media):** وتضم الملفات التي تحتوي على صور أو تسجيلات صوتية أو مرئية، والتي يمكن أن تكون دليلاً حاسماً في العديد من القضايا.[16]
- **مستخرجات وسائل الدفع الرقمية:** نصت المادة (63) من النظام على أن للمستخرجات من وسائل الدفع الرقمية الحجية المقررة للدليل نفسه، مما يمنح قوة إثباتية لكشوفات الحسابات البنكية الإلكترونية وسجلات الدفع عبر التطبيقات المالية.[1]

---

12. نظام الإثبات، المادة (54) والمادة (63).

[13]. الخالدي، مبارك بن محمد، مرجع سابق، ص. 18-19.

14. المرجع السابق، ص. 20؛ "حجية الدليل الرقمي حسب نظام الإثبات"، شركة الكفاءات القانونية، (يونيو 2025)، https://alkafaatlaw.com/user/news/49

15. الخالدي، مبارك بن محمد، مرجع سابق، ص. 20؛ "حجية الدليل الرقمي في الإثبات في السعودية"، شركة سهل للمحاماة، مرجع سابق.

16. الخالدي، مبارك بن محمد، مرجع سابق، ص. 20؛ نظام الإثبات، المادة (54).

- **أي دليل رقمي آخر (Any other digital evidence):** تختتم المادة بهذه العبارة المفتوحة، التي تؤكد على مرونة النص وقدرته على استيعاب كل ما يستجد من تقنيات ووسائل إثبات رقمية في المستقبل، وهو ما يجسد مرة أخرى الحكمة التشريعية في بناء إطار قانوني مستدام.[17]

ومن اللافت للنظر أن القضاء السعودي، في تعامله مع هذه الأنواع، يتبنى نهجاً عملياً يركز على وظيفة الدليل وجوهره بدلاً من التوقف عند الإشكاليات النظرية في التصنيف. فالأحكام القضائية الصادرة حديثاً تصنف محادثات واتساب كـ "مراسلات رقمية" والبريد الإلكتروني كـ "بريد رقمي" دون الخوض في جدل حول ما إذا كانت تشكل "سجلاً" أم "محرراً". هذا التوجه القضائي البراغماتي يرسل رسالة واضحة للممارسين القانونيين بأن العبرة هي بإثبات صحة الدليل ومحتواه وصلته بالدعوى، وليس بتصنيفه النظري الدقيق، مما يعزز من كفاءة التقاضي وتركيزه على جوهر النزاع.

المطلب الثالث: مشروعية الدليل الرقمي وموقعه ضمن أدلة الإثبات التقليدية

إن قبول الدليل الرقمي في النظام القضائي السعودي لم يأتِ من فراغ، بل يستند إلى أساس شرعي متين ويحتل موقعاً متقدماً في هرمية أدلة الإثبات. فعلى الصعيد الشرعي، استقر الفقه الإسلامي على أن طرق الإثبات ليست توقيفية، وأن الشريعة لم تحصر وسائل إقامة الحجة، بل إن الباب مفتوح لكل وسيلة تؤدي إلى إظهار الحق وتحقيق العدل، طالما لم تخالف نصاً قطعياً أو قاعدة شرعية. وبناءً على ذلك، يرى الفقهاء المعاصرون أنه لا مانع من الأخذ بالدليل الرقمي كوسيلة إثبات معتبرة، شريطة أن يتم ضبطه بإجراءات تضمن سلامته وموثوقيته من التلاعب والتحريف. وقد صدر قرار من الهيئة العامة للمحكمة العليا يؤكد على أن "الدليل الرقمي حجة معتبرة في الإثبات متى ما سلم من العوارض".[18]

أما على الصعيد النظامي، فقد أحدث نظام الإثبات نقلة جوهرية في موقع الدليل الرقمي. فبينما كانت الأدلة التقليدية كالشهادة والكتابة تحتل قمة هرم الإثبات، جاء النظام الجديد ليرفع من قيمة الدليل الرقمي بشكل غير مسبوق. وتتجلى أهم ملامح هذه الترقية في المساواة الصريحة بين حجية الدليل الرقمي وحجية الدليل الكتابي. هذه المساواة لم تعد تقتصر على المحررات الرقمية فحسب، بل امتدت لتشمل كافة صور الدليل الرقمي، مما ينقله من مرتبة القرينة التي يستأنس بها القاضي إلى مرتبة الدليل الكامل الذي يمكن أن يؤسس عليه الحكم منفرداً.

وعند مقارنته بالشهادة، تبرز عدة نقاط قوة للدليل الرقمي. فهو يتميز بالديمومة والدقة، وصعوبة إتلافه بالكلية، وقدرته على تسجيل الوقائع بتفاصيل زمنية دقيقة قد تعجز الذاكرة البشرية عن استحضارها. في المقابل، تظل الشهادة عرضة لعوارض بشرية كالنسيان والوهم والتحيز والتأثر بالضغوط الخارجية.[19] وفي حال

17. نظام الإثبات، المادة (54)؛ الخالدي، مبارك بن محمد، مرجع سابق، ص. 21.

[18]. الزهراني، محمد بن علي بن أحمد، "سلطة القاضي في تقدير حجية الدليل الرقمي"، مجلة أبحاث، مجلد 11، عدد 2، (2024)، ص. 335، (مشيراً إلى قرار الهيئة العامة للمحكمة العليا رقم (40) بتاريخ 1435/11/2هـ).

19. العنزي، عبد الهادي بن موفق، مرجع سابق، ص. 656؛ النقبي، جمال محمد خلفان محمد، والمصعبي، سلطان محمد سالم عوض هيسان، "حجية الدليل الإلكتروني في مجال الإثبات الجنائي أمام القضاء دراسة مقارنة"، مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، مجلد 4، عدد 7، (2024)، ص. 2200.

التعارض، فإن الدليل الكتابي أو الرقمي يكون أقوى من الشهادة.[20] ومع ذلك، لا يمكن إغفال أن الشهادة قد تكون في بعض الأحيان أسهل في التفسير والاستيعاب من قبل هيئة المحكمة، بينما قد يتطلب الدليل الرقمي المعقد خبرة فنية لشرح دلالاته. لقد أعاد المنظم السعودي ترتيب أولويات الإثبات بما يتناسب مع واقع العصر الرقمي، معترفاً بأن الكثير من التعاملات اليوم أصبحت توثق رقمياً أكثر مما توثق كتابياً أو يشهد عليها شهود.

المبحث الثاني: حجية الدليل الرقمي في الإثبات القضائي

يعتبر هذا المبحث جوهر الدراسة، حيث يحلل بعمق القوة الثبوتية (الحجية) التي منحها النظام للأنواع المختلفة من الأدلة الرقمية، والسلطة الممنوحة للقاضي في تقديرها، مع التمييز الدقيق بين الدليل الرسمي وغير الرسمي.

المطلب الأول: حجية الدليل الرقمي الرسمي

أرسى المنظم السعودي قاعدة صلبة لحجية الدليل الرقمي الرسمي، مانحاً إياه قوة ثبوتية مطلقة توازي قوة المحرر الرسمي التقليدي. تنص المادة (56) من نظام الإثبات بوضوح على أن: "يكون للدليل الرقمي الرسمي الحجية المقررة للمحرَّر الرسمي؛ إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في الفقرة (1) من المادة (الخامسة والعشرين) بما في ذلك ما يصدر آلياً من الأنظمة الرقمية للجهات العامة أو الجهات المكلفة بخدمة عامة".[21]

ولفهم أبعاد هذه الحجية، لا بد من تفكيك النص وربطه بأحكام المحررات الرسمية. فالشروط التي يجب أن يستوفيها الدليل الرقمي ليكتسب الصفة الرسمية هي ذات الشروط المطلوبة في المحرر الورقي، والمحددة في المادة (25) من النظام، وهي أن يكون صادراً عن موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة، وأن يكون ذلك في حدود اختصاصه ووفقاً للأوضاع النظامية المقررة. والأهم من ذلك، أن المادة (56) وسّعت هذا المفهوم ليشمل صراحة "ما يصدر آلياً من الأنظمة الرقمية للجهات العامة". هذا النص يمثل اعترافاً تشريعياً كاملاً بمخرجات المنصات والأنظمة الحكومية الإلكترونية (مثل أبشر، ناجز، منصة اعتماد، وغيرها)، حيث تعتبر المستخرجات الصادرة عنها أدلة رقمية رسمية تتمتع بقوة إثباتية كاملة وكبيرة نظراً لصدورها عن جهات رسمية.[22]

ويترتب على اكتساب الدليل الرقمي لهذه الصفة الرسمية أثر قانوني بالغ الأهمية، وهو أنه يصبح "حجة على الكافة" بما دون فيه من أمور قام بها محرره أو حدثت في حضوره. وهذا يعني أن محتواه يعتبر صحيحاً وملزماً للجميع، ولا يمكن لأي طرف في الدعوى دحضه أو إنكاره بالطرق العادية. الطريق الوحيد لإهدار حجية الدليل الرقمي الرسمي هو الطعن عليه بالتزوير، وهو إجراء قضائي له شروطه الصارمة وعبء إثباته يقع على عاتق من يدعيه.[23]

---

20. وزارة العدل، شرح نظام الإثبات، (الرياض: مركز البحوث، 1443هـ)، ص. 25.

21. نظام الإثبات، المادة (56).

22. "حجية الدليل الرقمي في الإثبات"، شركة سناد للمحاماة، (تم الاطلاع عليه بتاريخ 29 يونيو 2025)، https://snadlaw.sa/حجية-الدليل-الرقمي-في-الإثبات/.

23. المرجع السابق.

المطلب الثاني: حجية الدليل الرقمي غير الرسمي وضوابطه

في مقابل الحجية المطلقة للدليل الرسمي، تعامل المنظم مع الدليل الرقمي غير الرسمي (أو العرفي) بحذر أكبر، فمنحه حجية مقيدة وقابلة لإثبات العكس، ووضع إطاراً منظماً لتقييم موثوقيته. تنص المادة (57) من النظام على أن الدليل الرقمي غير الرسمي يكون "حجةً على أطراف التعامل -ما لم يثبت خلاف ذلك-" في حالات محددة.[24] عبارة "ما لم يثبت خلاف ذلك" هي جوهر التمييز، فهي تفتح الباب للخصم الآخر لتقديم دليل مضاد يدحض محتوى الدليل الرقمي المقدم، مما يجعل قوته محددة وليست مطلقة.[25]

وقد وضع المنظم إطاراً واضحاً لتقييم موثوقية هذا النوع من الأدلة، متجاوزاً بذلك مرحلة الاعتماد على مجرد السلطة التقديرية للقاضي. فبدلاً من ترك القاضي وحيداً في مواجهة بريد إلكتروني أو رسالة واتساب ليقرر مدى الثقة بها، قدمت المادة (57) ثلاث مسارات محددة يمكن من خلالها للدليل الرقمي غير الرسمي أن يكتسب الحجية. هذه المسارات ليست مجرد قائمة عشوائية، بل هي بنية متكاملة لترسيخ الثقة، تعتمد على نزاهة النظام، أو اتفاق الأطراف، أو السمعة العامة. وتتمثل هذه الحالات في:

1. **إذا كان صادراً وفقاً لنظام التعاملات الإلكترونية أو نظام التجارة الإلكترونية:** يربط هذا الشرط الحجية بالامتثال لمعايير فنية وأمنية محددة في أنظمة أخرى، مما يعتمد على سلامة النظام التقني الذي صدر منه الدليل.
2. **إذا كان مستفاداً من وسيلة رقمية منصوص عليها في العقد محل النزاع:** وهذا تطبيق مباشر لمبدأ "العقد شريعة المتعاقدين" في الفضاء الرقمي. فعندما يتفق الطرفان مسبقاً في عقدهما على أن المراسلات عبر بريد إلكتروني معين أو تطبيق محدد هي الوسيلة المعتمدة للإثبات بينهما، فإنهما بذلك يمنحان هذه الوسيلة حجية مسبقة بإرادتهما الحرة، ويعتبر ذلك بمثابة إقرار منهما بصحة الأدلة المستخلصة من تلك الوسيلة.
3. **إذا كان مستفاداً من وسيلة رقمية موثقة أو مشاعة للعموم:** يفتح هذا الشرط الباب للاعتداد بالأدلة المستمدة من منصات أو حسابات تحظى بثقة عامة أو تخضع لعملية توثيق، مثل الحسابات الموثقة في منصات التواصل الاجتماعي أو المنصات التجارية المعروفة.

هذا الإطار المنظم لا يخدم القاضي فقط، بل يعزز من اليقين القانوني للأفراد والشركات، حيث يقدم لهم خارطة طريق واضحة لكيفية إدارة تعاملاتهم الرقمية بطريقة تضمن قابليتها للإنفاذ قضائياً، ويشجع على استخدام المنصات الآمنة والتوثيق التعاقدي السليم. وفي جميع هذه الحالات، يقع عبء إثبات عدم صحة الدليل على عاتق الخصم الذي يطعن فيه، تطبيقاً للقاعدة العامة "البينة على من ادعى".[26] وتجدر الإشارة إلى أن المادة (63) منحت المستخرجات من الدليل الرقمي (كالنسخ المطبوعة أو لقطات الشاشة) الحجية المقررة للدليل نفسه، طالما كانت مطابقة لسجلها الرقمي الأصلي.[27]

24. نظام الإثبات، المادة (57).

25. "أنواع الدليل الرقمي وحجيته في نظام الإثبات السعودي"، مكتب سارة الغامدي للمحاماة، مرجع سابق.

[26]. نظام الإثبات، المادة (58)؛ "حجية الدليل الرقمي حسب نظام الإثبات"، شركة الكفاءات القانونية، مرجع سابق.

27. نظام الإثبات، المادة (63).

ولتوضيح الفروقات الجوهرية بين أنواع الأدلة، يمكن تلخيصها في الجدول المقارن التالي:

جدول مقارن لحجية أنواع الأدلة في نظام الإثبات السعودي

نوع الدليل	الحجية النظامية	شروط الحجية	عبء إثبات الطعن	المادة النظامية الأساسية
الدليل الرقمي الرسمي	حجية المحرر الرسمي (حجة على الكافة)	استيفاء شروط المادة 25 (صادر من موظف عام مختص، بما في ذلك ما يصدر آلياً)	على من يدعي التزوير	المادة 56
الدليل الرقمي غير الرسمي	حجة على أطراف التعامل (ما لم يثبت العكس)	صدوره وفق نظام التعاملات/التجارة الإلكترونية، أو منصوص عليه في العقد، أو مستفاد من وسيلة موثقة	على من يدعي عدم صحته	المادة 57
المحرر الكتابي الرسمي	حجية المحرر الرسمي (حجة على الكافة)	صادر من موظف عام أو مكلف بخدمة عامة مختص	على من يدعي التزوير	المادة 25
المحرر الكتابي العادي	حجة على من صدر منه (ما لم ينكر)	أن يكون منسوباً لمن احتج به عليه	على من يُحتج عليه بالمحرر (بالإنكار أو الادعاء بالتزوير)	المادة 29
الشهادة	حجة تقدرها المحكمة (دليل مقيد)	استيفاء شروط الشاهد والشهادة، وألا تخالف دليلاً أقوى (كالكتابة)	للخصم الآخر حق النفي بالشهادة	المواد 65-88

المطلب الثالث: السلطة التقديرية للقاضي في تقييم الدليل الرقمي وتطبيقاتها القضائية

على الرغم من الإطار المنظم الذي وضعه النظام، تظل للقاضي سلطة تقديرية مهمة في وزن الأدلة الرقمية، خاصة في الحالات التي تقع خارج النطاق المحدد للمادتين (56) و (57). فوفقاً للمادة (59)، إذا لم يستوفِ الدليل الرقمي شروط الدليل الرسمي أو غير الرسمي المنصوص عليها، فإنه يعامل معاملة "المحرر العادي".[28] وهنا، تعود للقاضي سلطة واسعة في تقدير قيمته الثبوتية كقرينة في الدعوى، مع الأخذ في الاعتبار كافة الظروف المحيطة. ويحق للخصم في هذه الحالة إنكار الدليل قبل مناقشة موضوعه، فإن ناقشه سقط حقه في الإنكار.

وقد نظم النظام حالات محددة تبرز فيها هذه السلطة التقديرية:

[28]. نظام الإثبات، المادة (59).

- **حالة تعذر التحقق:** نصت المادة (62) على أنه إذا تعذر على المحكمة التحقق من صحة الدليل الرقمي لسبب خارج عن إرادة الخصوم (كعطل فني في خوادم شركة أجنبية مثلاً)، فإنها تقدر حجيته بما يظهر لها من ظروف الدعوى والقرائن الأخرى المساندة.[17]
- **حالة امتناع الخصم:** منحت المادة (61) القاضي أداة فعالة لمواجهة الخصم غير المتعاون، فإذا امتنع أحد الخصوم عن تقديم ما طلبته المحكمة للتحقق من صحة الدليل الرقمي (مثل تسليم هاتفه لفحصه من قبل خبير)، فإن للمحكمة أن تستخلص من هذا الامتناع قرينة ضده، فيسقط حقه في التمسك بالدليل إن كان هو من قدمه، أو يعتبر الدليل حجة عليه إن كان مقدماً ضده.

وتؤكد التطبيقات القضائية الحديثة هذا التوجه. فقد استقرت المحاكم التجارية على قبول المراسلات عبر تطبيق واتساب كدليل قاطع في إثبات العلاقات التعاقدية والالتزامات المالية، معتبرة إياها من قبيل "المراسلات الرقمية" التي تكتسب حجيتها، خاصة عند اقترانها بقرائن أخرى كالفواتير أو التحويلات البنكية. وفي قضايا أخرى، اعتمدت المحاكم على رسائل البريد الإلكتروني لإثبات اتفاقات أتعاب المحاماة، أو مبالغ مستحقة في عقود توريد ومقاولة. وتظهر هذه الأحكام أن القضاء السعودي يتعامل مع الدليل الرقمي بجدية، ويقوم بوزنه وتقديره في ضوء كافة ملابسات الدعوى، محققاً بذلك التوازن بين مرونة الإثبات ومتطلبات العدالة.

المبحث الثالث: الإجراءات العملية والتحديات المستقبلية للدليل الرقمي

ينتقل هذا المبحث من الإطار النظري إلى الواقع العملي، حيث يتناول الإجراءات المتبعة أمام القضاء لتقديم الدليل الرقمي وفحصه، والتحديات التي تواجه تطبيق النظام، ويستشرف المستقبل في ضوء التقنيات الناشئة التي بدأت تلقي بظلالها على منظومة العدالة.

المطلب الأول: إجراءات تقديم الدليل الرقمي والتحقق من صحته

وضع المنظم السعودي إطاراً إجرائياً واضحاً لتقديم الدليل الرقمي والتعامل معه، يجمع بين أحكام نظام الإثبات و"ضوابط إجراءات الإثبات إلكترونياً" الصادرة بقرار وزير العدل، والتي تهدف إلى تنظيم العملية وضمان سلامتها.[29]

تبدأ آلية التقديم بما نصت عليه المادة (60) من نظام الإثبات، التي توجب على الخصم تقديم الدليل الرقمي "بهيئته الأصلية"، كتقديم ملف الفيديو نفسه أو سلسلة رسائل البريد الإلكتروني. ومع ذلك، منحت المادة المحكمة سلطة أن تطلب تقديم محتوى هذا الدليل "مكتوباً" متى كانت طبيعته تسمح بذلك، كتفريغ محتوى تسجيل صوتي أو طباعة محادثة نصية، لتسهيل تداوله ضمن ملف القضية.[30]

وتفصّل "ضوابط إجراءات الإثبات إلكترونياً" هذه العملية بشكل أكبر، حيث تؤكد على ضرورة أن يتم تقديم الدليل عبر القنوات الإلكترونية المعتمدة من وزارة العدل (كالبوابة الإلكترونية ناجز)، ولا يعتد بأي دليل يقدم خارج هذه القنوات المخصصة. ولضمان أمن الإجراءات، يتم التحقق من هوية مقدم الدليل أو المشارك في الجلسة الإلكترونية عبر خدمة النفاذ الوطني الموحد أو وسائل التحقق المعتمدة الأخرى.[18] كما تشدد الضوابط

---

[29]. "ضوابط إجراءات الإثبات إلكترونياً"، الصادرة بقرار وزير العدل رقم (921) بتاريخ 1444/03/16هـ.

30. نظام الإثبات، المادة (60).

على ضرورة أن تكون النسخ الإلكترونية المقدمة من المحررات واضحة وكاملة ومرتبة، وإلا جاز للمحكمة عدم الاعتداد بها. وتُحفظ وقائع الجلسات التي يتم فيها اتخاذ إجراء إثبات إلكتروني (كالاستجواب أو سماع الشهادة عن بعد) ويثبت مضمونها في محضر الجلسة، لتكون مرجعاً موثوقاً في أي مرحلة من مراحل الدعوى.

وفي حال نشوء نزاع حول صحة الدليل الرقمي، يبرز دور الخبرة الفنية كأداة حاسمة للتحقق. يحق للمحكمة، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم، أن تندب خبيراً فنياً متخصصاً في الأدلة الرقمية لفحص الدليل والتحقق من أصله وسلامته من أي تلاعب أو تحريف، وتقديم تقرير مفصل بنتيجة فحصه. وتخضع هذه العملية لـ "القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم"، التي تنظم إجراءات تعيين الخبير ومناقشته وتقديم تقريره، والتي يمكن أن تتم بالكامل إلكترونياً.[31]

المطلب الثاني: تحديات الإثبات بالدليل الرقمي والطعن فيه

على الرغم من الإطار التشريعي المتقدم، يواجه الإثبات بالدليل الرقمي تحديات عملية وفنية كبيرة، سواء في مرحلة تقديمه أو عند الطعن في صحته.

من الناحية الفنية، تظل مخاطر التلاعب والتزييف هي الهاجس الأكبر. فمع تطور التقنيات، أصبحت إمكانية تحريف الصور أو تعديل الرسائل أو اختراق الحسابات أمراً قائماً، وقد يصعب على غير المختصين كشف هذا التزييف، مما يلقي بعبء كبير على كاهل الخبراء الفنيين. كما تبرز إشكالية الحصول المشروع على الدليل؛ فهل يقبل القاضي تسجيلاً صوتياً تم دون علم الطرف الآخر لإثبات حق؟ على الرغم من أن النظام لا يجرم ذلك طالما لم يتم النشر، إلا أن مسألة القبول القضائي تظل خاضعة للسلطة التقديرية للمحكمة. وفي كل ذلك، يجب الموازنة الدقيقة بين ضرورات الإثبات ومتطلبات حماية خصوصية الأفراد وبياناتهم الشخصية، التي كفلتها أنظمة أخرى كنظام حماية البيانات الشخصية ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

أما من الناحية الإجرائية والمؤسسية، فتظهر فجوة حرجة قد تعيق التطبيق العادل للنظام. لقد وضع النظام عبء إثبات عدم صحة الدليل الرقمي على عاتق من يطعن فيه.[32] ولكن، كيف يمكن لخصم عادي أن يثبت أن رسالة واتساب مزورة أو أن بريداً إلكترونياً قد تم التلاعب به؟ إن إثبات ذلك ليس مسألة قانونية، بل هو تحدٍّ فني بحت يتطلب تحليلاً جنائياً رقمياً معقداً للملفات والبيانات الوصفية وسجلات الخوادم. وهذا التحليل لا يمكن أن يقوم به إلا خبير فني متخصص. وهنا تكمن المشكلة الجوهرية التي أشار إليها بعض المختصين: النظام يعتمد على وجود هؤلاء الخبراء، ولكنه لم ينشئ بعد الإطار التنظيمي لعملهم. فلا توجد حتى الآن جهة رسمية مسؤولة عن منح التراخيص لخبراء التحقيق الرقمي من القطاع الخاص، أو وضع معايير لكفاءتهم، أو الرقابة على أعمالهم.[33] هذا الفراغ التنظيمي يخلق "فجوة عدالة"، حيث قد يجد الخصوم أنفسهم أمام حق في الطعن لا يستطيعون ممارسته بفعالية لعدم وجود خبراء معتمدين ومتاحين بأسعار معقولة. ومع ذلك، تسعى المملكة لسد هذه الفجوة عبر مبادرات وطنية مثل "معسكر طويق السيبراني" الذي يهدف لتأهيل

31. "ضوابط إجراءات الإثبات إلكترونياً"، مرجع سابق؛ نظام الإثبات، المادة (126).

32. نظام الإثبات، المادة (58).

33. "أنواع الأدلة الرقمية وتحدياتها في القضاء السعودي"، صحيفة عكاظ، مرجع سابق.

1000 متخصص في مجال الأمن السيبراني، مما يبشر ببناء كوادر وطنية قادرة على دعم المنظومة العدلية في المستقبل.[34]

المطلب الثالث: مستقبل الإثبات الرقمي في ضوء التقنيات الناشئة (الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين)

إن التطور التقني لا يتوقف، ومستقبل الإثبات الرقمي يتجه نحو آفاق جديدة تحملها تقنيات ناشئة كالذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، والتي تنسجم تماماً مع طموحات المملكة في التحول الرقمي الشامل.

فالذكاء الاصطناعي، الذي تستثمر فيه المملكة بشكل ضخم من خلال الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) ومشاريع رائدة كمدينة نيوم، مرشح للعب دور محوري في منظومة الإثبات. يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي تحليل كميات هائلة من البيانات الرقمية لكشف الأنماط المشبوهة في المعاملات المالية، أو التحقق من صحة الصور والتسجيلات، أو حتى المساعدة في تقييم الأدلة وتقديم رؤى للقاضي. وتتوقع المملكة أن تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي بأكثر من 58 تريليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول 2030[35].

ومن جانب آخر، تقدم تقنية البلوك تشين (سلسلة الكتل) نموذجاً فريداً للأدلة ذاتية التوثيق. فالسجلات والمعاملات الموثقة على شبكة البلوك تشين، والتي بدأ تطبيقها في القطاع المالي السعودي، تتميز بخاصية عدم القابلية للتغيير (Immutability)، مما يجعلها مقاومة للتزوير بطبيعتها. ويثور التساؤل حول كيفية تعامل النظام القضائي مع هذا النوع من الأدلة مستقبلاً؛ فهل يمكن اعتبار السجل على البلوك تشين دليلاً رقمياً رسمياً بطبيعته، أم أنه سينشئ فئة جديدة من الأدلة التي لا تحتاج إلى إثبات صحة إضافي؟.[36]

وبطبيعة الحال، تأتي هذه التقنيات بتحدياتها الخاصة. فظهور تقنيات "التزييف العميق" (Deepfakes) القادرة على إنشاء مقاطع فيديو وصوت مزيفة بواقعية مذهلة، يهدد بتقويض الثقة في الأدلة المرئية والصوتية بشكل كامل. وهذا يستدعي سباقاً مستمراً بين تقنيات التزييف وتقنيات الكشف عنها، ويفرض على المنظومة التشريعية والقضائية أن تكون في حالة يقظة وتطور دائم لمواكبة هذه التحديات المعقدة وضمان عدم استخدامها في تضليل العدالة.[37]

الخاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية، التي تناولت بالتحليل "الدليل الرقمي في نظام الإثبات السعودي"، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج وتقديم عدد من التوصيات التي نأمل أن تسهم في إثراء النقاش حول هذا الموضوع الحيوي.

34. "معسكر طويق السيبراني"، أكاديمية طويق، (أكتوبر 2023)، https://dga.gov.sa/sites/default/files

35. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA)، "عن الذكاء الاصطناعي"، مرجع سابق.

36. "التحول الرقمي في السعودية"، بلو ميديا، (2024)، https://bluemediasa.com/digital-transformation-in-saudi-arabia/.

37. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA)، مرجع سابق؛ "حجية الدليل الرقمي حسب نظام الإثبات"، شركة الكفاءات القانونية، مرجع سابق.

أولاً: النتائج

1. **تقنين وتأصيل:** لقد نجح المنظم السعودي، من خلال نظام الإثبات، في الانتقال بالدليل الرقمي من مرحلة الفراغ التشريعي والاجتهاد القضائي المتباين إلى مرحلة التقنين الواضح والمنظم. فقد أصّل لمشروعيته ضمن إطار الشريعة الإسلامية، ومنحه قوة ثبوتية واضحة، ورفعه في كثير من الحالات إلى مرتبة الأدلة الكتابية التي كانت تحتل قمة هرم الإثبات.
2. **موازنة دقيقة:** وازن النظام بشكل دقيق ومدروس بين أنواع الأدلة الرقمية المختلفة. فمنح الدليل الرقمي الصادر عن جهة رسمية حجية مطلقة تعزز من الثقة في التعاملات الحكومية الإلكترونية، بينما أحاط الدليل غير الرسمي الصادر عن الأفراد والشركات بسياج من الضوابط والشروط التي تضمن حداً أدنى من الموثوقية، مانحاً في الوقت ذاته القاضي سلطة تقديرية منظمة للتعامل مع الحالات التي لا تنطبق عليها هذه الشروط.
3. **فجوة التطبيق:** على الرغم من اكتمال البناء النظري للنظام، إلا أن هناك فجوة عملية واضحة تتمثل في غياب تنظيم مهنة الخبرة في مجال التحقيق الجنائي الرقمي. هذا الفراغ التنظيمي يشكل التحدي الأكبر أمام التطبيق الفعال والعادل لقواعد الطعن في الدليل الرقمي، وقد يعيق قدرة الخصوم على ممارسة حقهم في الدفاع بشكل كامل.
4. **استشراف المستقبل:** يتماشى التوجه التشريعي السعودي في تنظيم الدليل الرقمي مع رؤية المملكة 2030 وطموحاتها في قيادة التحول الرقمي على مستوى المنطقة والعالم. هذا الإطار القانوني المرن يفتح الباب مستقبلاً لتبني تقنيات أكثر تطوراً كالذكاء الاصطناعي والبلوك تشين ودمجها بسلاسة في منظومة الإثبات القضائي.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج المستخلصة، توصي الدراسة بما يلي:

1. **توصية تشريعية (إلى وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء):** الإسراع في إصدار "القواعد الخاصة بتنظيم شؤون الخبرة أمام المحاكم"، مع ضرورة أن تتضمن هذه القواعد فصلاً خاصاً بإنشاء سجل معتمد للخبراء الفنيين في مجال التحقيق الرقمي. يجب أن تحدد هذه القواعد بوضوح شروط الترخيص والتأهيل العلمي والعملي لهؤلاء الخبراء، وآليات الرقابة على أعمالهم، لضمان الكفاءة والحياد، وسد الفجوة الحرجة التي أشار إليها التحليل.[23]
2. **توصية قضائية (إلى القضاة والمحاكم):** الاستمرار في النهج القضائي البراغماتي الذي يركز على جوهر الدليل ووظيفته بدلاً من التوقف عند شكلياته، مع التوسع في عقد برامج تدريبية وورش عمل متخصصة ومستمرة للقضاة وأعوانهم، لتعميق فهمهم للجوانب الفنية المعقدة للدليل الرقمي وتحدياته المتجددة، لا سيما ما يتعلق بتقنيات التزييف الحديثة.
3. **توصية أكاديمية (إلى كليات الحقوق ومعاهد التدريب القانوني):** ضرورة تحديث المناهج الدراسية والبرامج التدريبية لتشمل دراسة معمقة لنظام الإثبات الرقمي، ليس فقط من الناحية القانونية النظرية،

بل ومن الناحية الفنية والإجرائية العملية، وذلك لتأهيل جيل جديد من المحامين والقانونيين القادرين على التعامل بكفاءة وفعالية مع هذا النوع من الأدلة.

4. **توصية للممارسين القانونيين والقطاع الخاص:** رفع مستوى الوعي بأهمية التوثيق السليم للتعاملات الرقمية منذ بدايتها، والحرص على الالتزام بالضوابط التي تعزز من حجية الأدلة الرقمية، كالنص صراحة في العقود على وسائل التواصل المعتمدة بين الأطراف، واستخدام المنصات الموثوقة، بما يتوافق مع شروط المادة (57) من نظام الإثبات، لتقوية الموقف القانوني في حال نشوء أي نزاع مستقبلي.